



Royaume du Maroc  
Conseil consultatif des droits de l'Homme

*Département Information et Communication*

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

**LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE**

**19 et 20 Juin 2010**

**19 و 20 يونيو 2010**

## حرزني : برنامج جبر الضرر الجماعي طموح ومكسب هام للمغاربة عامة وللحركة الحقوقية المغربية بصفة خاصة

مشاريع مدرة للدخل، وتطوير البنية التحتية الاجتماعية، وحفظ الذاكرة، مبرزا أنه من بين هذه البرامج مشاريع قيد الدرس تتعلق بالحي المحمدي.

من جهته، أكد كمال الحبيب، عن الهيئة الوطنية لمراقبة برنامج جبر الضرر الجماعي، على ريادة المغرب في هذه التجربة التي شملت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتجريم المساس بهذه الحقوق، مشيرا إلى أن هناك خلطا بين برنامج جبر الضرر الجماعي والمشاريع التنموية الاقتصادية.

وأضاف أن عملية جبر الضرر تتطلب إشراك الجميع في بلورة المشاريع، والعمل للمساهمة في تعبئة الجمعيات، مشيرا إلى ضرورة اعتماد مقاربة وطنية شمولية في هذه العملية.

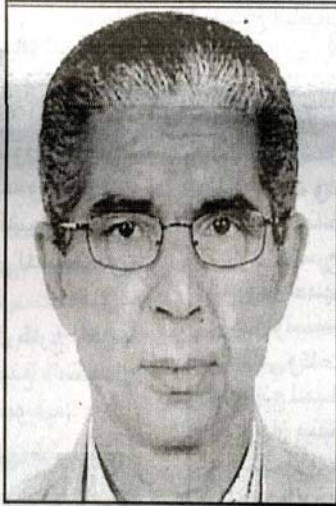
واستعرض ممثل عن (منتدى السعادة)، خلال هذا اللقاء، العديد من المقترحات التي تهم جبر الضرر الجماعي بالحي المحمدي، مشيرا إلى أنه تم مناقشة جزء من البرنامج الذي اقترحه المنتدى بهذا الخصوص مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

وأضاف أنه من بين المقترحات المقدمة، في هذا المجال، تحويل معتقل درب مولاي الشريف إلى متحف ومركز وطني لحفظ الذاكرة السياسية للمغرب، وتهيئة "سينما السعادة" لتكون قاعة متعددة للعروض السينمائية والفنية، وإعادة هيكلة

المركب الثقافي، وإصلاح مركز الاستقبال بدار الشباب الحي المحمدي، وإصلاح المستوصف الصحي، وصيانة التراث المعماري والهندسي للحي المحمدي وإقامة الساحات الخضراء، وإصلاحات المؤسسات التعليمية. وتجدر الإشارة إلى أن عبد المقصود الراشدي، رئيس المنتدى، كان قد أشار إلى أن هذا المنتدى الذي تم تأسيسه في 2005 جاء لمواكبة تفعيل وأجراة جزء من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وخاصة ما يتعلق منها بجبر الضرر الجماعي، مشيرا إلى أن هناك العديد من الاقتراحات المتعلقة بصيانة الذاكرة الوطنية للحي المحمدي.

أكد أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، مساء يوم الخميس بالدار البيضاء، أن برنامج جبر الضرر الجماعي يعد طموحا ومكسبا هاما للمغاربة بصفة عامة، وللحركة الحقوقية المغربية بصفة خاصة.

وأوضح حرزني في لقاء، نظمه (منتدى السعادة) لمواكبة برنامج جبر الضرر الجماعي بالحي المحمدي، أن هذا البرنامج يهدف إلى المساهمة في مسلسل المصالحة بصفة عامة، كما يهدف على الصعيد المحلي إلى تيسير استئناف الحوار بين الساكنة وممثلي الدولة حول القضايا المطروحة في المناطق المعنية، باعتبار أن هذا الحوار انقطع لأسباب تاريخية ونتج عنه تهيمش لهذه المناطق. وبعد أن أشار إلى الأهمية التي يكتسبها برنامج جبر الضرر الجماعي من حيث الآثار التي يمكن أن تنتج عنه، أكد السيد حرزني أنه لا ينبغي أن يفهم أن هذا البرنامج ينبو عن التنمية، مبرزا أن مؤسسة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لا تنوب عن الدولة في مجال التنمية.



وأضاف أن مفهوم المصالحة التي يهدف إليها البرنامج لا يختزل في التعويض المادي للأفراد، وإنما يتسع ليشمل أيضا جبر أضرار الجماعات التي تضررت من القمع والتهيمش، والكشف عن الحقيقة، وإدخال إصلاحات على المنظومة القانونية والمؤسساتية حتى لا يتكرر ما حصل، مشيرا إلى أن هذا المفهوم يرقى إلى المعايير الدولية في هذا المجال.

وذكر حرزني أنه من بين المكاسب العديدة التي تحققت في هذا السياق تحويل مفهوم المصالحة إلى برنامج ومشاريع ملموسة وجدت مساندة من أطراف وطنية كصندوق الإيداع والتدبير ومختلف القطاعات الحكومية المركزية والمحلية، إلى جانب أطراف أجنبية كالإتحاد الأوروبي.

وأضاف رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أن هناك ثلاثة مشاريع محورية في برنامج جبر الضرر الجماعي، تتمثل في

أحمد حرزني:

## برنامج جبر الضرر لا ينوب عن التنمية

جبر الضرر الجماعي والمشاريع التنموية الاقتصادية. وأضاف أن عملية جبر الضرر تتطلب إشراك الجميع في بلورة المشاريع، والعمل للمساهمة في تعبئة الجمعيات، مشيراً إلى ضرورة اعتماد مقاربة وطنية شمولية في هذه العملية. واستعرض ممثل عن (منتدى السعادة)، خلال هذا اللقاء، العديد من المقترحات التي تهم جبر الضرر الجماعي بالحي المحمدي، مشيراً إلى أنه تم مناقشة جزء من البرنامج الذي اقترحه المنتدى بهذا الخصوص مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. وأضاف أنه من بين المقترحات المقدمة، في هذا المجال، تحويل معتقل درب مولاي الشريف إلى متحف ومركز وطني لحفظ الذاكرة السياسية للمغرب، وتهيئة «سينما السعادة»، لتكون قاعة متعددة للعروض السينمائية والفنية، وإعادة هيكلة المركز الثقافي، وإصلاح مركز الاستقبال بدار الشباب الحي المحمدي، وإصلاح المستوصف الصحي، وصيانة التراث المعماري والهيكلي للحي المحمدي وإقامة الساحات الخضراء، وإصلاحات المؤسسات التعليمية.

وتجدر الإشارة إلى أن السيد عبد المقصود الراشدي، رئيس المنتدى، كان قد أشار إلى أن هذا المنتدى الذي تم تأسيسه في 2005 جاء لمواكبة تفعيل وإجراء جزء من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وخاصة ما يتعلق منها بجبر الضرر الجماعي، مشيراً إلى أن هناك العديد من الاقتراحات المتعلقة بصيانة الذاكرة الوطنية للحي المحمدي.

الاستشاري لحقوق الإنسان لا تنوب عن الدولة في مجال التنمية.

وأضاف أن مفهوم المصالحة التي يهدف إليها البرنامج، لا يختزل في التعويض المادي للأفراد، وإنما يتسع ليشمل أيضاً جبر أضرار الجماعات التي تضررت من القمع والتهميش، والكشف عن الحقيقة، وإدخال إصلاحات على المنظومة القانونية والمؤسساتية حتى لا يتكرر ما حصل، مشيراً إلى أن هذا المفهوم يرقى إلى المعايير الدولية في هذا المجال.

وذكر حرزني أنه من بين المكاسب العديدة التي تحققت في هذا السياق تحويل مفهوم المصالحة إلى برنامج ومشاريع ملموسة وجدت مساندة من أطراف وطنية كصندوق الإبداع والتدبير ومختلف القطاعات الحكومية المركزية والمحلية، إلى جانب أطراف أجنبية كالالاتحاد الأوروبي.

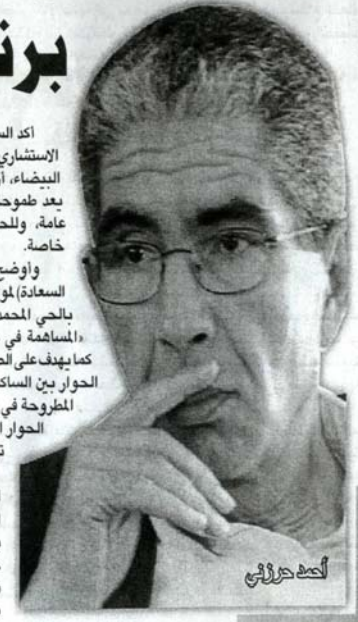
وأضاف رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أن هناك ثلاثة مشاريع محورية في برنامج جبر الضرر الجماعي، تتمثل في مشاريع مدرة للدخل، وتطوير البنية التحتية الاجتماعية، وحفظ الذاكرة، مبرراً أنه من بين هذه البرامج مشاريع قيد الدراسة تتعلق بالحي المحمدي.

من جهته، أكد السيد كمال الحبيب، عن الهيئة الوطنية لمناخ جبر الضرر الجماعي، على ريادة المغرب في هذه التجربة التي شملت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتجريم المساس بهذه الحقوق، مشيراً إلى أن هناك خلطاً بين برنامج

أكد السيد أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أول أمس بالدار البيضاء، أن برنامج جبر الضرر الجماعي يعد طموحاً ومكسباً هاماً للمغاربة بصفة عامة، وللحركة الحقوقية المغربية بصفة خاصة.

وأوضح حرزني في لقاء، نظمه (منتدى السعادة) لمواكبة برنامج جبر الضرر الجماعي بالحي المحمدي، أن هذا البرنامج يهدف إلى «المساهمة في مسلسل المصالحة بصفة عامة، كما يهدف على الصعيد المحلي إلى تيسير استئناف الحوار بين الساكنة وممثلي الدولة حول القضايا المطروحة في المناطق المعنية، باعتبار أن هذا الحوار انقطع لأسباب تاريخية وتنتج عنه تهميش لهذه المناطق».

ويعد أن أشار إلى الأهمية التي يكتسبها برنامج جبر الضرر الجماعي من حيث الآثار التي يمكن أن تنتج عنه، أكد السيد حرزني أنه لا ينبغي أن يفهم أن هذا البرنامج «ينوب عن التنمية»، مبرراً أن مؤسسة المجلس



أحمد حرزني

جبر الضرر الجماعي والمشاريع التنموية الاقتصادية. وأضاف أن عملية جبر الضرر تتطلب إشراك الجميع في بلورة المشاريع، والعمل للمساهمة في تعبئة الجمعيات، مشيراً إلى ضرورة اعتماد مقاربة وطنية شمولية في هذه العملية.

واستعرض ممثل عن (منتدى السعادة)، خلال هذا اللقاء، العديد من المقترحات التي تهم جبر الضرر الجماعي بالحي المحمدي، مشيراً إلى أنه تم مناقشة جزء من البرنامج الذي اقترحه المنتدى بهذا الخصوص مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. وأضاف أنه من بين المقترحات المقدمة، في هذا المجال، تحويل معتقل درب مولاي الشريف إلى متحف ومركز وطني لحفظ الذاكرة السياسية للمغرب، وتهيئة «سينما السعادة» لتكون قاعة متعددة للعروض السينمائية والفنية، وإعادة هيكلة المركب الثقافي، وإصلاح مركز الاستقبال بدار الشباب الحي المحمدي، وإصلاح المستوصف الصحي، وصيانة التراث المعماري والهندي للحي المحمدي وإقامة المساحات الخضراء، وإصلاحات المؤسسات التعليمية.

وتجدر الإشارة إلى أن السيد عبد المقصود الراشدي، رئيس المنتدى، كان قد أشار إلى أن هذا المنتدى الذي تم تأسيسه في 2005 جاء لمواكبة تفعيل وأجراء جزء من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، خاصة ما يتعلق منها بجبر الضرر الجماعي، مشيراً إلى أن هناك العديد من الاقتراحات المتعلقة بصيانة الذاكرة الوطنية للحي المحمدي.

## رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يؤكد في لقاء بالمحمدية:

# برنامج جبر الضرر الجماعي طموح ومكسب هام للمغاربة عامة وللحركة الحقوقية المغربية بصفة خاصة

مشاريع مدرة للدخل، وتطوير البنية التحتية الاجتماعية، وحفظ الذاكرة، مبرزاً أنه من بين هذه البرامج مشاريع قيد

الدرس تتعلق بالحي المحمدي. من جهته، أكد السيد كمال الحبيب، عن الهيئة الوطنية لمقابلة برنامج جبر الضرر الجماعي، على ريادة المغرب في هذه التجربة التي شملت الحقوق

الاقتصادية والاجتماعية وتجريم المساس بهذه الحقوق، مشيراً إلى أن هناك خلطاً بين برنامج



أحمد حرزني

المعايير الدولية في هذا المجال.

وذكر السيد حرزني أنه من بين المكاسب العديدة التي تحققت في هذا السياق تحويل مفهوم المصالحة إلى برنامج ومشاريع ملموسة وجدت مساندة من أطراف وطنية ومستوى الإبداع والتدبير ومختلف القطاعات الحكومية المركزية والمحلية، إلى جانب أطراف أجنبية كالاتحاد الأوروبي.

وأضاف رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أن هناك ثلاثة مشاريع محورية في برنامج جبر الضرر الجماعي، تتمثل في

أكد السيد أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، مساء الخميس بالدار البيضاء، أن برنامج جبر الضرر الجماعي يعد طموحاً ومكسباً هاماً للمغاربة بصفة عامة، وللحركة الحقوقية المغربية بصفة خاصة.

وأوضح السيد حرزني في لقاء، نظمه (منتدى السعادة) لمواكبة برنامج جبر الضرر الجماعي بالحي المحمدي، أن هذا البرنامج يهدف إلى «المساهمة في مسلسل المصالحة بصفة عامة، كما يهدف على الصعيد المحلي إلى تيسير استئناف الحوار بين الساكنة وممثلي الدولة حول القضايا المطروحة في المناطق المعنية، باعتبار أن هذا الحوار انقطع لأسباب تاريخية ونتج عنه تهميش لهذه المناطق».

ويعد أن أشار إلى الأهمية التي يكتسبها برنامج جبر الضرر الجماعي من حيث الآثار التي يمكن أن تنتج عنه، أكد السيد حرزني أنه لا ينبغي أن يفهم أن هذا البرنامج «ينوب عن التنمية»، مبرزاً أن مؤسسة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لا تنوب عن الدولة في مجال التنمية.

وأضاف أن مفهوم المصالحة التي يهدف إليها البرنامج «لا يختزل في التعويض المادي للأفراد، وإنما يتسع ليشمل أيضاً جبر أضرار الجماعات التي تضررت من القمع والتهميش، والكشف عن الحقيقة، وإدخال إصلاحات على المنظومة القانونية والمؤسساتية حتى لا يتكرر ما حصل، مشيراً إلى أن هذا المفهوم يرقى إلى

# اتهام حرزني بإهمال ملف شهداء كوميرة

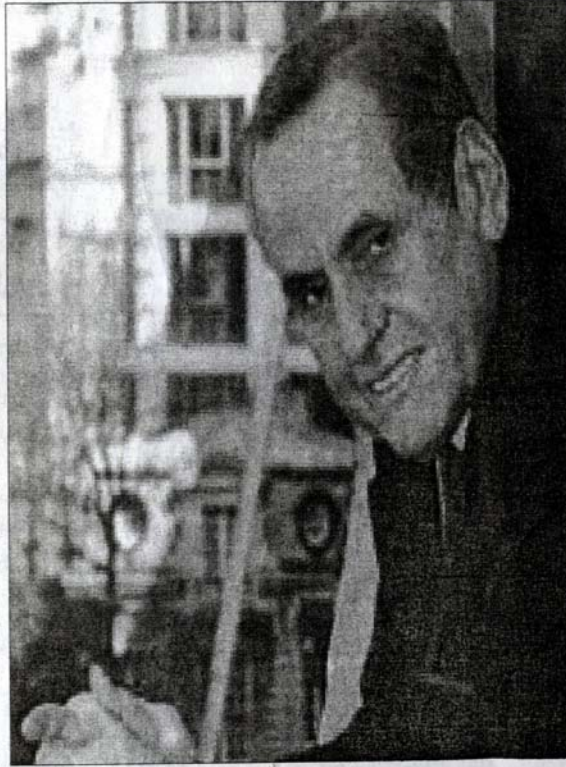
## الذكرى 29 لإضراب عام لم تندمل جراحه بعد

الدعوة إلى الإضراب العام قد تميزت باستجابة كبيرة من لدن المواطنين الذي تفاعلوا مع مطلب إلغاء الزيادات في أسعار المواد الأساسية، وخلف ذلك جوا من الرهبة على مدينة الدار البيضاء قبل أن تنتقل إلى مدن أخرى.

غير أن هدوء الدار البيضاء لم يكن سوى نك الهدوء الذي يسبق العاصفة فسرعان ما حدثت مواجهات عنيفة بين آلاف المواطنين، وقوات الأمن بعدما تفاعل السكان بشكل عكسي مع أليات التخريب وانطلقوا في ممارسة التخريب.

وكانت هذه الأحداث المتساوية قد خلفت مئات الجرحى والمصابين البيضاء، واستمرت حالة طوارئ إلى غاية 23 يونيو من نفس السنة ولم يحسم حتى الآن بشكل نهائي لا في عدد القتلى ولا في عدد الضحايا ولا في عدد المعتقلين باستثناء بعض الأرقام التي تؤكد اعتقال محمد نوبير الأسوي وبعض القياديين في الكنفدرالية.

■ سعيد الريحاني



اتهمت المنظمة الديمقراطية للشغل رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بإهمال ملف ضحايا الإضراب العام لسنة 1981، وعبرت عن قلقها إزاء الوضعية الصحية للضحايا الذين نجوا من الرصاص في إطار ما عرف بانتفاضة شهداء كوميرة.

وطالب المنظمة المنشقة عن الكنفدرالية الديمقراطية للشغل صاحبة الدعوة الأولى إلى الإضراب العام في 20 يونيو 1981 بالكشف عن وفاة الضحايا، وإماكن دفنهم والعمل على تعويض العائلات ماديا ومعنويا.

ويتزامن يوم الأحد مع ذكرى مرور 29 سنة على أحداث «كوميرة»، حسب تعبير وزير الداخلية آنذاك ادريس البصري.

وقد جاءت الدعوة إلى هذا الإضراب العام آنذاك من لدن الكنفدرالية الديمقراطية للشغل التي يتزعمها محمد نوبير الأسوي، وقد لقي الإضراب العام نجاحا منقطع النظير في العاصمة الاقتصادية الدار البيضاء التي تضم الجزء الأكبر من «الطبقة العاملة».

وفي صباح 20 يونيو 1981 كانت

# LE 20 JUIN 1981

## Contestation légitime et répression aveugle



Vingt-neuf ans sont passés depuis ce 20 juin 1981. Un souvenir indélébile dans la mémoire des Casablancais, voire dans celle de tous les Marocains. Ce qui devait être l'expression dans la légalité d'un ras-le-bol général consécutif à un malaise social devenu insupportable, s'est transformé, par la faute d'une politique abusive et répressive, en débordements déplorables et en bains de sang. En dégâts ines-

timables et en pertes en vies humaines. Bien de Casablancais en gardent encore des séquelles. Casablanca en garde toujours cette fierté légitime qui en fait une ville à l'avant-garde des luttes toutes aussi légitimes. Depuis ces émeutes, il y a eu l'avant 1981 et l'après 1981. Libé revient sur ces événements avec la précieuse contribution d'un témoin privilégié : Abdelhadi Khairat, alors secrétaire général de la Jeunesse ittihadie et diri-

geant particulièrement actif sur le plan social et syndical.

Et bien évidemment se représenter ces événements, c'est se représenter le rôle de la CDT et de l'USFP et la répression qui a visé leurs dirigeants, leurs militants de même que leurs organes de presse Al Mouharir et Libération.

**M. BENARBIA**

Lire pages 2-3

29 ans après les tragiques événements du 20 juin 1981

## Les victimes attendent toujours justice

**L**e dossier des événements de 20 juin 1981 a la peau dure et il ne semble pas qu'il soit enterré de sitôt. Ce dimanche, le Forum marocain Vérité et Justice organise, en collaboration avec l'Association marocaine des droits de l'Homme (AMDH) à Casablanca, un sit-in devant la caserne des sapeurs-pompiers où sont enterrées les victimes des émeutes de 1981. Ils revendiquent l'ouverture d'une enquête pour déterminer les responsabilités dans les événements de juin 1981. Ils estiment que du moment que l'exhumation des corps des victimes s'est faite sous le contrôle du parquet de Casablanca, et conformément à la loi, l'ouverture d'une enquête s'avère donc indispensable.

Pour l'Association des victimes

de 20 juin 1981, le dossier reste toujours ouvert, tant que justice et équité ne sont pas rendues. Elle reproche aux responsables de ce dossier le manque de courage et de volonté de traiter certains points ou de les régler sans les mener à terme.

Pour Said Massrouf, président de ladite association, les points de désaccord sont nombreux. Premier point à soulever débat : les dossiers refusés des victimes ou de leurs familles pour motif de non-respect de délai exigé par le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH). L'association estime qu'il y a plus de 50.000 dossiers non-classés, alors que ces victimes et leurs familles vivent dans des conditions financières et matérielles déplorables. Certaines souffrent de handicaps corporels et psychiques ou de maladies chroniques et sont

prises en charge uniquement par leurs familles.

La question de la couverture médicale et de l'intégration sociale pose elle aussi problème. Plusieurs victimes se sont trouvées sans emploi ni ressources après avoir passé des années en prison. La couverture médicale actuelle n'est pas en mesure de répondre aux attentes. Une couverture complémentaire s'avère donc nécessaire.

Le président de l'association a affirmé que, après le sit-in organisé en mai dernier devant le CCDH, le ministère de l'Intérieur a procédé à des enquêtes préliminaires sur certaines victimes afin de les intégrer, mais jusqu'à présent, rien de concret n'est fait.

Les familles réclament également que les corps des victimes exhumés dans les casernes de la

protection civile, puis inhumés soient identifiés et restitués à leurs familles. Elles exigent que des analyses ADN soient effectuées. Il faut que justice soit rendue pour qu'elles puissent définitivement faire le deuil de leurs proches, après plusieurs années de souffrances en silence.

Pour l'association des victimes de 20 juin, l'ouverture de ce dossier est un acte courageux de la part de l'Etat marocain, mais reste insuffisant s'il n'assume pas ses responsabilités pleines et entières. Le Maroc a réalisé des avancés notables mais qui demandent à être consolidées et pérennisées. « Plusieurs victimes peinent encore à oublier leurs douleurs et la triste mémoire de ce jour. L'Etat doit prendre ses responsabilités ».

**HASSAN BENTALEB**

## Casablanca à feu et à sang

**L**e 28 mai 1981 le gouvernement a décidé des hausses exorbitantes des prix des matières de première nécessité. L'annonce a provoqué un véritable tollé, non seulement à gauche, mais également au sein de la majorité.

Les critiques très sévères de l'opposition, les réserves de certains partis de la coalition gouvernementale, les demandes de retrait de ces mesures par les représentants des groupes parlementaires, ont poussé vers le sens de la réduction de la hausse des prix. Le gouvernement a été contraint de la

réduire de moitié. Mais cette "baisse de la hausse" n'est pas jugée suffisante. La colère gronde toujours. Elle éclatera les 20 et 21 juin 1981, lors de la grève générale décidée par la CDT (Conférence démocratique du travail). Casablanca la rebelle, espace récapitulatif de tous les maux sociaux du pays, se révolte. A « Casablanca, écrit Jean-Claude Santucci, apparaît, à travers ou à cause de son hyperurbanisation, comme un microcosme de toute la société marocaine, où les contradictions sociales les plus frappantes ont affleuré sous le poids des incohérences, des échecs

ou des défaillances accumulés par l'Etat dans la conduite politique du développement ».

La réplique sécuritaire est terrible. Des arrestations par milliers, des morts par centaines et des fosses communes creusées à la hâte dans des casernes et des stades de football, particulièrement à Sidi Bernoussi. Driss Basri, maître d'œuvre des opérations, avait parlé de "Chahid Koumira" (martyr pour une baguette de pain). Une phrase outrecuidante qui résonne toujours. Les dirigeants de la CDT sont arrêtés, le jour même du déclenchement des émeutes : Noubir Amaoui, Mustapha Kerchaoui, Mohamed Lamrani, Abdelkber Bezzaoui, Abderrahman Chenaf, Mohamed Lahssaïni, Tayeb Mouchid, Mohamed Achâari, Abdelhadi Khayrat ; ainsi que Mohamed Karam, en tant que secrétaire régional de l'USFP à Casablanca.

Les mesures habituelles de l'appareil répressif sont prises : procès expéditifs, passage à tabac, fermetures des locaux, journaux interdits, harcèlement, intimidation.

A cette fronde sociale est venue s'ajouter une controverse politique autour de la question du Sahara.

Fin août, Hassan II part à Nairobi, pour la conférence de l'OUA, où il annonce l'acceptation par le Maroc du principe du référendum. L'USFP n'est pas d'accord et le fait savoir par communiqué. Quatre membres de sa direction, Abderrahim Bouabid, Mohamed Elyazghi, Mohamed Lahbabi et Mohamed Mansour, sont arrêtés, début septembre, condamnés à 1 an ferme et transférés à la prison de Missour, dans le grand Sud marocain. Ils seront relâchés le 28 février 1981. (Maroc Hebdo)

Un quart de siècle plus tard, l'affaire refait surface. Une commission d'enquête avait en effet entamé ses travaux récemment pour l'identification des victimes, enterrées près de la caserne des sapeurs-pompiers de la métropole. L'affaire des cadavres de juin 1981 continue à faire des remous. Une chose est sûre, le dossier ne sera pas enterré de sitôt.

- « Les figures du politique en Afrique, des pouvoirs hérités aux pouvoirs élus », Momar-Coumba Diop, Mamadou Diouf (sous la direction de)

- Jean-Claude SANTUCCI, extrait de l'annuaire de l'Afrique du Nord

### Chronologie

28 mai : le gouvernement décide une hausse de 14 à 77% des prix des principales denrées alimentaires.

02 juin : la CDT appelle les travailleurs à la mobilisation générale.

07 juin : le Conseil national de la CDT réclame l'annulation des augmentations dans un délai de sept jours et l'ouverture d'un dialogue sur le dossier syndical.

08 juin : le Bureau exécutif de la CDT tient une conférence de presse au cours de laquelle il a adressé un message au Premier ministre lui demandant de revenir sur ses décisions.

15 juin : la CDT décide d'observer une grève générale de 24h sur l'ensemble du territoire national.

20 juin : une grève générale, largement suivie dans tout le pays, dégénère en émeute à Casablanca.

Revue de Presse du Conseil



# Libération

## Témoignages

“Je suis sorti de prison en 1991... J’ai été arrêté le 21 juin 1981 au moment des émeutes dans le quartier Derb Sultan. J’étais apprenti bijoutier. C’était mon rêve... Ce jour-là, mon patron m’a dit de rentrer à la maison car la situation était très tendue. On m’a arrêté chez moi, ils ont cassé la porte pour entrer. Mais je n’avais rien fait du tout. J’avais tous mes papiers. Je m’en souviens comme si c’était hier. J’ai d’abord été torturé, on voulait que je donne des noms. Dans leur rapport, les policiers ont dit que je n’avais pas de papier, pas de travail, que j’avais participé aux émeutes et que j’avais brûlé des choses. J’ai dit au Procureur que j’étais un honnête citoyen, que j’avais un rêve et quand j’ai entendu la sentence, 10 ans de prison, ce fut un choc. Ils m’ont cruellement condamné. Je me suis retrouvé à la prison civile de Ghoubila. C’est une prison qui ne se décrit pas... J’avais le droit d’être dans le quartier des détenus politiques mais je me suis retrouvé avec les criminels de droit commun. Ce que j’ai vécu avec eux est horrible. Je ne peux pas tout dire, ce n’est pas possible. Je me suis soumis. Je ne peux pas vous dire ce qu’ils m’ont fait mais vous comprenez ? J’ai fait une dépression nerveuse. J’ai eu la tuberculose pendant 3 ans. Cette prison, on dit que c’est le petit Maroc. C’est un autre monde. Moi, j’étais timide, réservé. Ces criminels profitent des gens de mon genre. Mes parents ont tout vendu pour me faire libérer mais rien n’a changé. Je me suis mis à étudier par correspondance. Je lisais beaucoup pour m’évader. En sortant de prison, j’étais à la recherche de moi-même. J’ai épousé la femme de mon frère qui était décédé et qui m’avait beaucoup soutenu dans ces moments et j’ai élevé son fils. J’ai eu 2 autres garçons. Mais maintenant, cela ne passe pas, ma femme vit l’enfer avec moi... J’ai besoin d’aide pour m’en sortir. Je n’arrive pas à travailler”.

vailler”.

*Said, un ancien détenu des événements de 20 juin 1981. Extrait d'un témoignage publié sur le site : <http://sixpiedssurterre.canalblog.com>*

« Ce jour-là, le samedi 20 juin 981, dans l'après-midi, je me rendais, en autocar, de Rabat à Casablanca, chez ma famille à Sbata. A la sortie de l'autoroute vers Mohammedia, un barrage de la gendarmerie était dressé. Les gendarmes ordonnaient aux conducteurs de prendre la déviation vers la route côtière pour rejoindre Casablanca. L'autoroute était bloquée aux abords de Bernoussi. Le bruit a circulé que des événements graves s'y déroulaient à ce moment même. Quand je suis arrivé à Casa; vers 17h30, à la gare routière de Benjdia en plein centre-ville, le quartier était pratiquement mort alors qu'il était connu pour son intense activité. Les commerces et services étaient fermés. Mis à part quelques autocars qui déposaient des voyageurs qui, à leur tour, se dispersaient rapidement, il n'y avait pas de circulation, pas de taxi, pas de bus, pas de voitures particulières non plus.

Je me suis dirigé vers Derb Sultan en empruntant la route de Mediouna, réputée par ses embouteillages infernaux, mais, ce jour-là, elle était anormalement calme, triste et déserte, à part quelques passants.

En m'engageant dans cette avenue, j'ai remarqué qu'un cordon de sécurité était en place entre le quartier des Habous et le Palais royal. Arrivé enfin à Derb Sultan, tout était fermé. Il y régnait un calme très tendu. Les habitants étaient devant leurs portes d'entrée, des jeunes rassemblés par petits groupes au coin des rues. Des proches et amis m'apprirent que des manifestations s'étaient déroulées là à partir de la fin de la matinée et qu'il y avait eu des accrochages entre de jeunes manifestants et les forces de sécurité. Ces dernières n'avaient pas cessé de charger et de tirer à balles réelles sur les manifestants qui tentaient d'accéder aux grandes avenues et/ou de rejoindre les quartiers voisins. Il y eut plusieurs blessés et beaucoup de personnes arrêtées, soit sur les lieux mêmes, soit aux services d'urgence des hôpitaux où s'étaient rendus certains blessés pour se faire soigner.

J'ai fait le tour du quartier pour voir ce qui se passait et tenter de me rendre à Sbata chez ma famille. Des manifestants qui se dirigeaient vers Sahat Essraghna par une rue adjacente ont rapidement été chargés. Le quartier était encerclé et quadrillé par des Compagnies mobiles d'intervention (CMI) et des gardes mobiles. Toute tentative de traverser la place et de rejoindre un autre quartier était risqué ».

*Mohammed Mounfiq, ancien détenu politique et réfugié politique. Extrait de « Emeutes et mouvement sociaux au Maghreb. Perspective comparée » sous la direction de Didier le Saout et Marguerite Rollinde.*

## Abdelhadi Khaïrat reconstruit le film des événements

Ph : AFP

Les émeutes du 20 juin 1981, isolées de leur contexte politique ambiant, n'auraient pas constitué un événement à proprement parler. L'Etat avait totalement et délibérément marginalisé le mouvement national et les partis politiques en général, optant pour une politique de l'amalgame en créant des partis administratifs et donnant des ordres pour se ranger derrière eux, tant et si bien qu'un seul parti administratif avait récolté, en un temps record, la majorité des sièges lors des élections législatives. Dans ce contexte empreint de tensions politiques et sociales, aiguillonnées par les flambées répétitives des prix des produits de base, notamment le pain, l'huile, le beurre et le sucre, éclate la grève générale de 1979 qui a été couronnée d'un grand succès. En contrepartie l'Etat a pris une sacrée revanche sur les syndicalistes en licenciant d'un seul coup près de 2000 cadres, actifs dans les secteurs notamment de l'Enseignement et de la Santé, ainsi que dans ceux des Phosphates, des collectivités locales et de la Poste. Ce sont ces cadres qui encadraient l'action syndicale au Maroc. En prenant pour cible ces cadres militants, c'est en effet la tête du corps syndical qui était visée par le pouvoir. Tous les moyens étaient bons pour y parvenir, l'Etat ayant utilisé et abusé du pouvoir. Dans cet esprit, souligne Abdelhadi Khaïrat, alors secrétaire général de la Jeunesse ittihadie

et l'un des acteurs principaux du champ syndical et social, la Confédération démocratique du travail (CDT) avait demandé à voir le ministre de l'Intérieur. A ce stade, une entrevue était prévue au siège du même ministère. Le secrétaire général de la CDT, Noubir Amaoui, s'est en effet présenté au siège du ministère. Sauf qu'il n'a été reçu par personne, ce qui lui a donné, et pas vraiment à tort, le sentiment qu'on voulait l'humilier. Au fait, c'était tout le milieu syndical qui était concerné par cette humiliation. C'est cette goutte qui a fait déborder le vase, pour reprendre une expression consacrée. Ce point y était pour beaucoup dans la prise de la décision de la grève du 20 juin 1981. Devant cette situation, Noubir Amaoui n'a pas eu l'embarras du choix. Il quitte le ministère de l'Intérieur et se rend directement chez Abderrahim Bouabid pour lui faire part de l'histoire de sa longue et néanmoins infructueuse attente au siège du même ministère. « Pourquoi n'as-tu pas immédiatement quitté après que tu te sois aperçu qu'il n'y avait personne pour se porter à ton accueil? », lui a dit le leader socialiste regretté. « Vous êtes forts uniquement dans le chahut au milieu de vos sièges », lui reproche Abderrahim Bouabid, sur le ton de la réprimande. A ce moment, la décision de la grève est scellée. Et c'est Abderrahim Bouabid qui l'avait prise, témoigne Abdelhadi Khaïrat, membre du Bureau politique de l'USFP. Cette

donnée, ajoute M. Khaïrat, je l'ai vérifiée après avoir écrit un article que je voulais publier sur les colonnes du journal « Al Moharrir » au sujet de la crise sociale qui plombait le pays. A ce moment, j'ai envoyé l'article par fax au siège de la CDT, à Derb Omar, à Casablanca. J'ai alors pris contact avec Noubir Amaoui et il m'a répondu que l'article serait utilisé sous forme de communiqué d'appel à la grève. J'étais alors au siège du parti à Rabat. Passé ce moment, j'ai rencontré mon camarade Mohamed Lahbabi qui m'a révélé l'intention de Noubir Amaoui. Grande fut ma surprise d'apprendre par M. Lahbabi que la décision de la grève avait été prise par Abderrahim Bouabid, en présence de Noubir Amaoui. A cet instant, j'ai pris langue avec Mohamed Achaïri et Mohamed El Khou. Nous avions introduit quelques modifications dans l'article. Parmi les présents, figurait également Ahmed Adardour. Conscients des risques que présentait la décision de la grève et de la sensibilité du moment, nous avons appelé le regretté Saïd Jaddaoui pour nous prendre des photos souvenirs. Nous nous attendions à ce que nos sièges soient fermés et nous avions le sentiment que les autorités allaient mener une violente campagne de répression. En contrepartie, toutes les instances du parti s'étaient mobilisées pour réussir la mise en œuvre de la décision de la grève, militants et presse ittihadie. Le communiqué sera édité par les sections du parti. A Rabat

par exemple, pas moins de 200.000 exemplaires avaient été édités par l'imprimerie Kawtar. On apprendra que le propriétaire de cette imprimerie avait été enlevé. Le ministre de l'Intérieur avait alors évoqué le communiqué lors d'une conférence de presse. Dans la foulée de ces événements, les manifestations avaient commencé dans les grandes villes. Les commerces avaient dû fermer, les moyens de transport tourner au ralenti. L'armée, forces auxiliaires, ainsi que des éléments de la gendarmerie seront appelés en renfort, après que les agents de la police aient été débordés, notamment dans les villes de Fès, Casablanca, Tanger, Rabat, Salé ... Abderrahim Bouabid, se rappelle Abdelhadi Khaïrat, s'était rendu à Paris pour se faire opérer d'un œil. Les événements avaient alors échappé à tout contrôle. Les organes de presse internationaux en feront leurs grosses manchettes. Radio France Inter avait réalisé une interview avec Abderrahim Bouabid au sujet de ces événements, lui demandant si le Roi du Maroc était responsable de ce qui s'est passé. Le regretté Bouabid lui a répondu que le défunt Roi était un chef d'Etat et, du coup, il était responsable de ce qui est arrivé. Le Roi avait alors prononcé un discours avant de s'envoler vers Nairobi où il devait participer à un sommet africain. Il a dit que ces événements ne pouvaient provenir que d'un peuple vivant. En même temps, il a fait allusion aux «

traîtres » qui parlaient à l'extérieur du pays. Abderrahim Bouabid est alors rentré. A Nairobi, le Maroc avait accepté l'idée du référendum autour du Sahara. A Bouabid a réagi en exprimant, au nom de l'USFP, le rejet de l'option du référendum. Ce point était le seul sur lequel il n'y avait pas de consensus. Une vague d'arrestations a été déclenchée parmi les dirigeants du parti, dont Abderrahim Bouabid, Mohamed Mansour, Mohamed Lahbabi, Mohamed Elyazghi, Mohamed Lahbib Fourkani. MM. Mansour et Fourkani écoperont de deux ans de prison avec sursis, tandis qu'une peine de deux ans de prison ferme sera infligée à A Bouabid, M. Lahbabi et M. Elyazghi. Ces derniers seront incarcérés à la prison Laâlou avant d'être transférés vers le bague de Missour. Dans ce contexte, il sera procédé à l'arrestation d'un grand nombre de syndicalistes, notamment sur l'axe Rabat-Casablanca. Parmi les victimes de cette vague, figuraient Noubir Amaoui, Lemrani, Lebzaoui, Chennaf, Mohamed Karam, Mustapha Cherkaoui (alors membre du bureau politique chargé de la presse du parti), le SG du Syndicat des petits et moyens commerçants Moulay Moustaghfir, Abdelhadi Khaïrat, Tayeb Mounchid, Mohamed Achaïri, Abdelkbir Malki, le tout ajouté à un nombre important de cadres syndicaux et de membres du bureau de la section locale du parti à Rabat.

secrétaire général de la jeunesse juive au Bureau politique de l'USFP

## Hassan II, Abderrahim Bouabid et le journal Al Mouharrir



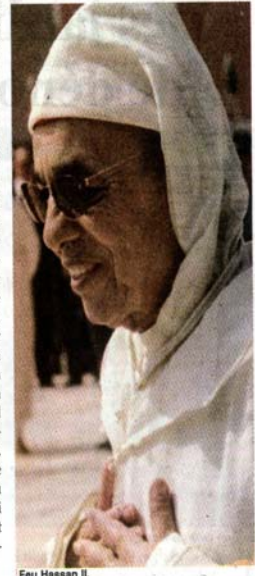
Feu Abderrahim Bouabid.

Après la libération des prisonniers du 20 juin et les conséquences qui en ont découlé sur le plan politique et social, le Maroc devait entrer dans une nouvelle phase dans la gestion de ses conflits et gestations. L'USFP reprenait son souffle et reconstruisait ses outils organisationnels et médiatiques, dont son organe Al Moharrir dont il avait besoin. Dans ce contexte, le défunt Roi Hassan II avait invité le regretté Abderrahim Bouabid à le rencontrer à Marrakech. Quand A. Bouabid était rentré dans la résidence Royale, il s'était aperçu qu'il pénétrait dans un endroit ordinaire qui gardait son cachet architectural traditionnel, ses meubles, son toit et ses couvertures. Hassan II accueillait son hôte les bras ouverts, en dehors des contraintes protocolaires de rigueur. Et il lui a dit, selon une source proche de M. Bouabid : « Ceci est le foyer de mon grand-père qui constitue pour moi un modèle de conduite. J'en ai fait une résidence vu la nature du climat. Dans cet espace dont j'ai préservé le cachet originel, je passe mes moments de joie mais aussi ceux de ma peine. En réalité, enchaîne Hassan II, je n'ai pas trouvé autre meilleur endroit pour vous,



Al Mouharrir interdit depuis.

présenter mes excuses pour ce qui s'est passé ». La même source ajoute que la discussion entre les deux hommes s'est étendue pour englober un autre volet, celui qui se rapporte au journal Al Moharrir alors injustement suspendu. Hassan II ne voyait pas d'empêchement à ce que la presse de l'USFP reprenne du service sous un autre nom, mais le parti était attaché à la même dénomination. A la suite de cette discussion, Driss Basri était entré en ligne et avait posé la question sur le secret et la raison pour laquelle le parti était attaché au même titre, alors que le Maroc avait réellement recouvré sa liberté. La réponse d'Abderrahim Bouabid n'a pas tardé à se manifester. « Devrions-nous éliminer le parti de l'Istiqlal parce que le Maroc a acquis son indépendance ? ». Le parti a décidé de publier un journal sous la dénomination provisoire « Al Ittihad Al Ichtiraki », après avoir examiné plusieurs autres propositions, entre autres. Abderrahim Bouabid a pris la parole pour proposer : « Qu'on donne donc au journal provisoirement le nom du parti en attendant que la colère du Roi soit dissipée », mais le provisoire dure toujours.



Feu Hassan II.

Revue de Presse du Conseil consultatif